

دور المجتمع المدني في تنمية المدن الجديدة

أمينة مسلمي

قسم علم الاجتماع - جامعة قسنطينة 2

الملخص:

يعتبر المجتمع المدني من المفاهيم التي شكلت أبعادا في غاية الأهمية، حيث تهدف الدراسة الراهنة إلى تقديم فكرة واضحة وعلمية عن أهمية الدور الذي تقوم به منظمات المجتمع المدني في تنمية المدن بصفة عامة والمدن الجديدة بصفة خاصة، انطلاقا من بعض المفاهيم المرتبطة بموضوع الدراسة وتوضيح بعض الجوانب التي تتعلق باستراتيجية تنمية المدن، و إبراز دور المجتمع المدني في توعية السكان بحقوقهم وواجباتهم والعمل على معالجة مشاكلهم بالمدينة الجديدة، وتعزيز التنمية الحضرية بما يكفل الأمن الاجتماعي والتعايش بين سكانها، كما أكدت الدراسة على ضرورة إشراك المجتمع المدني وباختلاف منظماته في اتخاذ القرارات مع الحكومة من أجل نقل انشغالات ومشاكل السكان داخل المدينة الجديدة.

الكلمات المفتاحية: المجتمع المدني - التنمية - المدن الجديدة.

Résumé:

La société civile est l'un des concepts aux dimensions extrêmement importantes. Cette étude vise à fournir une idée claire et scientifique sur l'importance du rôle joué par les organisations de la société civile dans le développement des villes en général et des nouvelles villes en particulier. A partir de certains concepts liés au sujet de l'étude et clarifiés, dont certains relatifs à la stratégie du développement urbain, mettent en évidence le rôle de la société civile dans l'éducation de la population ; ses droits et devoirs ; le travail pour résoudre les problèmes relatifs à la nouvelle ville ; promouvoir le développement urbain afin d'assurer la sécurité sociale et la coexistence entre la population. L'étude a également insisté sur la nécessité d'impliquer la société civile et les différents responsables chargés des prises de décision en collaboration avec le gouvernement afin de répondre aux préoccupations de la population et ainsi résoudre ces problèmes au sein de la nouvelle ville.

Mots –clés : société civile - développement – nouvelles villes.

المقدمة:

تعتبر التنمية عملية شاملة تتناول الحقوق الاجتماعية والثقافية والسياسية والتي تهدف إلى تحسين الظروف المعيشية لأفراد المجتمع وذلك بإشراك مؤسسات المجتمع المدني، ولهذا تعتبر مؤسسات المجتمع المدني وسيلة للتعبير المجتمعي وسبب وجودها يرجع إلى غايات اجتماعية وفكرية فغيابها يؤدي إلى حرمان المجتمع من الآليات الضرورية لتطوره و تكيفه مع التغيرات الاجتماعية في محيطه، فتحقيق تنمية بالمدن الجديدة هو الهدف الأساسي للقضاء على المشكلات والتحديات التي تعاني منها المدينة المركزية والتي تفاقمت نتيجة الزيادات السكانية المتسارعة والهجرة نحو مراكز المدن، حيث لجأت الدولة الجزائرية إلى إنشاء وتبني استراتيجيات تنموية للمدن الجديدة بدافع ضبط وتصحيح النمو السريع للمدينة المركزية، وتخفيف العبء عليها نتيجة المتطلبات المتنامية لسكانها من إسكان وخدمات، إلا أننا نجد المدينة الجديدة في الجزائر تعيش ظواهر اجتماعية خطيرة فواقعها اليوم يفسر الإخفاق في تجسيد الأهداف التي سطرت لإنشائها، فبرجوع إلى وتيرة انجاز المدينة الجديدة نجد جهات متعددة شاركت في بناء المشاريع، ما شكل منها فوضى وتناقضات على مستوى نسيجها العمراني وغياب

معايير الجودة في الإنجاز واستكمال المشاريع التنموية الخدماتية المرافقة للوحدات السكنية حيث ، كما أن عمليات الإسكان التي سطرت بهذه المدن أدت إلى تشكيل مجتمعات جديدة حاملة لقيم اجتماعية وثقافية متباينة ما جعلها تعيش صراعات ونزاعات مع مختلف شرائح المجتمع، وسمح باستفحال الآفات الاجتماعية من جرائم وسرقة والتعدي على الأفراد وتراجع القيم العريقة في المجتمع الجزائري ، فانتشار هذه الظواهر بالمجتمع الجديد داخل المدينة الجديدة جعل تكيف الأفراد و اندماجهم الاجتماعي صعب وزاد من ضعف العلاقات بين الأفراد وصارت المدينة الجديدة تعيش أزمة اجتماعية.

لذلك تعتبر مؤسسات المجتمع المدني وسيلة ضرورية للحفاظ على التماسك الاجتماعي ومعالجة النزاعات التي تحدث بين الأفراد ، فوجود المجتمع المدني ومؤسساته يشعر الأفراد بأن لديهم قنوات مفتوحة لعرض آرائهم ووجهات نظرهم بحرية والتواصل فيما بينهم ، حتى لو كانت تعارض الحكومة وسياساتها للتعبير عن مصالحهم ومطالبهم بأسلوب منظم وبطريقة سلمية ودون حاجة إلى استعمال العنف طالما أن البديل السلمي متوفر ومتاح، لهذا من خلال هذه الورقة نسعى إلى إبراز دور المجتمع المدني داخل المدن الجديدة لأنه همزة الوصل بين الشعب والحكومة و يساهم في حل الأزمات والمشاكل التي تعاني منها أحياء المدن الجديدة و تعزيز التنمية بها، ومن هنا نقدم التساؤل الرئيسي لهذه الدراسة الذي مفاده:

كيف تساهم مؤسسات المجتمع المدني في تنمية المدن الجديدة ؟

أولاً: الإطار المفاهيمي:

بطبيعة الحال لا يمكن أن نخوض في الدور الذي يلعبه المجتمع المدني في التنمية بالمدن الجديدة دون أن نشير إلى بعض المصطلحات التي سننظر لها في دراستنا هذه.

1- المجتمع المدني:

يعرف مركز دراسات الوحدة العربية: الذي تبنى هذا التعريف خلال ندوة فكرية نظمها عام 1992 حول " المجتمع المدني في الوطن العربي ودوره في تحقيق الديمقراطية بأنه:

"المؤسسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، التي تعمل في ميادينها المختلفة في استقلال عن سلطة الدولة لتحقيق أغراض متعددة منها أغراض سياسية كالمشاركة في صنع القرار على المستوى الوطني كالأحزاب السياسية، ومنها أغراض نقابية كالدفاع عن مصالح أعضائها، ومنها أغراض ثقافية كما في اتحادات الكتاب والمثقفين و الجمعيات الثقافية التي تهدف إلى نشر الوعي الثقافي، وفقاً لاتجاهات أعضاء كل جماعة أغراض للإسهام في العمل الاجتماعي لتحقيق التنمية"¹

ويعتبر "محمد عابد الجابري" المجتمع المدني بأنه: "المجتمع الذي تنتظم فيه العلاقات بين أفرادها على أساس الديمقراطية ، بمعنى المجتمع الذي يمارس فيه الحكم على أساس أغلبية سياسية حزبية تحترم فيه حقوق المواطن السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية في حدها الأدنى على الأقل، إنه بعبارة أخرى المجتمع الذي تقوم فيه دولة المؤسسات بالمعنى الحديث للمؤسسة : البرلمان القضاء المستقل الأحزاب ،والنقابات والجمعيات"²

إن مفهوم المجتمع المدني يرتبط أساساً بظاهرة المدنية، ويتحدد بجملة مؤسساته المختلفة التخصصات والتي وإن عرفت إجماعاً فيما يتعلق بجانبها الاجتماعي والقانوني فإنها تعرف جدل بين مؤيد لشمول الأحزاب كمؤسسات سياسية ومستبعد لها.

2- التنمية:

وتعرف على أنها مجموعة الوسائل والطرق التي تستخدم بقصد توحيد جهود الناس، أفراداً وجماعات ومؤسسات من أجل تحسين مستوى الحياة في النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات المحلية والقومية والعالمية ، وإخراج هذه المجتمعات من عزلتها لتشارك في الحياة ولتساهم في تقدم البلاد، ومجموعة العمليات الرشيدة الشاملة المتكاملة التي يقوم بها مجتمع من المجتمعات لتحسين نوعية الحياة ومستوى الثقافة فيه للوصول إلى التقدم والرفاهية المنشودة خاصة في القطاعات الفقيرة والمتدنية، وهي عملية مادية ونفسية ومعنوية تنتج عن تفاعلات بين الإنسان والبيئة ، والإنسان ورأس المال ،

والإنسان واحتياجاته ، والإنسان وتطلعاته ، والهدف منها تحقيق مستوى حياة أفضل له³، و التغيير في الجوانب الحضرية يشمل متغيرات متعددة منها الطبيعية والثقافية والاقتصادية بشكل يساهم كثيرا في مفهوم التنمية كمصطلح، حيث اعتمدت الدراسات التخطيطية والحضرية للمدن مفهوم التنمية باطار واسع وقد اسهمت مؤسسات ومنظمات في وضع تعريف واضح ومحدد لذلك.

فالتنمية هي محاولة الوصول إلى رفاهية الأغلبية من أبناء المجتمع، ولن يتحقق ذلك إلا بالاستخدام الأمثل لقدرة الإنسان في التنبؤ بالشكل الذي يتمنى أن يرى عليه المجتمع مع وضع الرسائل الواقعية والمنطقية اللازمة لتحقيق ذلك.

3- المدينة و المدينة الجديدة:

تناول العديد من العلماء والباحثين المدينة بصفة عامة ومن كافة الاتجاهات، إلا أنهم لم يتمكنوا من وضع تعريف شامل وموحد لكل جوانب المدينة، فالمدينة هي ذلك المظهر المدني الذي يتجسد في عماراتها وشوارعها وهي تختلف عن البيئة الزراعية، وقد عرفها ويرث : بأنها المركز الذي تنتشر فيها تأثيرات الحياة الحضرية إلى أقصى جهة من الأرض، وفيها ينفذ القانون ويطبق على الناس⁴، وعليه فالمدينة تجمع بشري يشغل معظم سكانها في قطاعات غير زراعية، تنتشر فيها الأعمال التجارية وتتميز بنسيجها العمراني المتميز وعماراتها وشوارعها والجامعات والمعاهد والمسارح تنتشر فيها الفردانية والعلاقات اللاشخصية وتعرف تنوع في العادات والتقاليد. ونظرا للأزمة الحضرية التي تعيشها المدينة جراء النمو الحضري السريع، اقتدت الضرورة البحث عن مناطق سكن جديدة لعلاج هذه المشاكل، حيث تعتبر المدن الجديدة أحد البدائل لمواجهة للنمو الحضري السريع.

والمدينة الجديدة حسب "جيدون جولاني G.GLOANY" هي مجتمعات جديدة مخططة يتوافر بداخلها المرافق والخدمات الثقافية والاجتماعية الأساسية، فهي مجتمعات مخططة لتوضيح استخدام الأرض، وتمنح الفرص الكافية للإبداع والاستمتاع بكل أوجه الحياة الحضرية.

أما "دائرة المعارف البريطانية THE NEW ENCYCLOPEDIA BRITANICA" تعرف المدن الجديدة على أنها شكل من أشكال التخطيط الحضري، صممت أساسا لإعادة توزيع السكان خارج المدن الكبرى، من خلال خلق مجتمعات محلية لإعادة توزيع السكان خارج المدن الكبرى، وذلك من خلال خلق مجتمعات محلية مستقلة تتجمع فيها المساكن والخدمات والصناعة ووسائل الثقافة والترفيه⁵، وتعرف ايضا ككيان مبرمج، تم تصور إنشائه بقرار إداري بصفة شاملة في إطار السياسة الوطنية وتتميز بطرح متجدد للتنظيم العمراني، فحسب "P. MERLIN" فإن المدينة الجديدة هي مدينة مخططة يتم إنشاؤها بقرار إداري بصفة شاملة في إطار سياسة تهيئة الإقليم، وتكون المدن الجديدة مكتفية ذاتيا من حيث فرص العمالة والإسكان والخدمات اللازمة ، كما تضم مختلف التجهيزات والأنشطة، وبصفة عامة هي مكان تكون فيه كل هذه المجالات متداخلة فيما بينها لتشكيل مركز حياتي ممتع تتواجد به جل الوظائف الحضرية⁶، وعليه فالمدن الجديدة هي مناطق عمرانية جديدة تحتوي على مجتمع صغير متميز، تم إنشاؤها بقرار إداري حيث تسعى لتوفير كل ظروف الحياة المريحة من خدمات، وإسكان ، ونقل... من خلال استراتيجية تخطيطية تنتهجها الدولة.

3-1- سياسة إنشاء المدن الجديدة بالجزائر:

تبنت الجزائر سياسة لإنشاء "المدن الجديدة" من أجل تهيئة المجال الوطني الذي يعاني من اختلال حاد وعدم توازن كبير بين شمال مكنظ عمرانيا وجنوب شبه فارغ، بالإضافة إلى مواجهة التحضر السريع في الشمال الذي نتج عنه مشاكل حضرية متعددة مست بشكل واضح المدن الكبرى (مدينة الجزائر، مدينة وهران ، مدينة قسنطينة) التي أصبحت تعاني من ظاهرة تكثف السكان وتركز الأنشطة، وظهرت على إثرها مشكل متعددة: اختناق المرور، وانتشار الأحياء الفوضوية وعجز في التجهيزات وهياكل البنية التحتية بسبب الطلب المتنامي عليها جراء الهجرة الوافدة إليها من المناطق الداخلية.

وتتضح سياسة الجزائر في إنشاء المدن الجديدة من خلال سياسة المدينة المندرج ضمن "مشروع الجزائر غدا" والاستراتيجية الشاملة للمخطط الوطني للتهيئة العمرانية الذي يرمي لإنشاء 17مدينة جديدة موزعة بين الهضاب العليا

والجنوب، منها مدن تنشأ بالقرب من المدن الكبرى والهدف من ذلك هو استعمال وتوجيه ديناميكية العواصم الكبرى وتغيير مناصب شغل والخدمات المختلفة⁷.

والجدير بالذكر أن سياسة المدن الجديدة في الجزائر تندرج في إطار استراتيجي كونها تتخذ من نزوح 15 مليون نسمة إلى المدن الكبرى في آفاق سنة 2025م وهو الحاضر الذي يداهم المدن الكبرى وضواحيها.

3-2- أهداف سياسة إنشاء المدن الجديدة بالجزائر:

تهدف الجزائر من خلال انشاء سياسة المدن الجديدة إلى⁸:

- تخفيف العبء عن مدينة الجزائر العاصمة، وذلك بإنشاء حزام من المدن الجديدة ذات حجم سكاني متوسط لاستيعاب الزيادة السكانية في إقليم مدينة الجزائر.
- إعادة التوازن في الشبكة الحضرية بتنظيمها في الشمال والهضاب العليا وفي الجنوب.
- حماية الأراضي الزراعية والمحافظة عليها من الزحف العمراني الناتج عن نمو المدن الكبرى.
- توفير فرص العمل بالمدن الجديدة في جميع القطاعات الاقتصادية من خلال توطين الصناعة وورشات الإنجاز الكبرى.
- ترقية الاستثمار بشقيه العمومي والخاص، وترقية السكن والخدمات المختلفة.
- إنشاء مدن جديدة مهيكله للمجال باستحواذها على التجهيزات والبنى التحتية.

ثانيا: استراتيجيات تنمية المدن الجديدة.

1- تعريف استراتيجية تنمية المدينة:

"تعرف بأنها مخطط عمل فعلي لتحسين ورفع من قيمة الساكنين وعمل رؤية واضحة للمدينة الجديدة تهدف الى تحسين سياسة وادارة المدينة من خلال خلق فرص للاستثمار وتكثيف الخدمات وبصورة نظامية بغية التقليل من ظاهرة الفقر الحضري، وغالبا ما تستخدم صيغة المشاركة بغية التوصل الى الأهداف"، حيث تعتبر استراتيجية تنمية المدينة الجديدة أساسية من خلال⁹:

أ- مفاهيم التخطيط.

ب- استعمالات الأرض.

ج- الاحتياجات بالنسبة للقطاعات المختلفة.

د- المحددات.

هـ- أولويات الاستثمار.

ويمكن تعريف استراتيجية تنمية المدينة أيضا من خلال العملية نفسها وكذلك من خلال نتائجها، فعملية استراتيجية تنمية

المدينة تعمل على¹⁰:

- ✓ تمكين بناء الثقة والعلاقة بين المجموعات المعنية في العملية.
 - ✓ بناء وتحسين قدرات المجموعات المعنية لضمان حكم جيد، وإحداث تغييرات في السلوك المؤسسي، وخلق الإمكانيات الداخلية في المؤسسات لتوجيه الاقتصاد وإدارة المجتمع المدني.
 - ✓ تشجيع الناس على التفكير في تنمية مدنهم بشكل مختلف عن الماضي وذلك من خلال تمكين المعنيين وتدريبهم على سلوك النهج الاستراتيجي في التفكير.
 - ✓ تحقيق توجه تنسيقي استراتيجي باتجاه عنونة وإظهار مركبات ومفردات التنمية.
 - ✓ العمل على تغيير سلوك الاعتمادية ومواقف المجموعات المعنية.
- وقد اسندت عدة تعاريف لاستراتيجية تنمية المدينة، فيما يلي بعض هذه التعريفات:

1- ممارسة ديناميكية تتضمن إجماع واسع لتوجيه عملية تصميم وتنفيذ برنامج تنموي شامل خاص بالبلدية ، ومن هذا التعريف نرى أن استراتيجية تنمية المدينة تركز على المدينة الحية بعنصرها الإنساني ونشاطها الاقتصادي وعالمها السياسي كوحدة التحليل الرئيسية في الاستراتيجية، مع الأخذ بعين الاعتبار أن المدينة هي مركب ديناميكي متكامل وموجه للاقتصاد المحلي والقومي وحتى العالمي.

2- ممارسة ديناميكية تمهد الطريق لمستقبل أفضل وأكثر رفاهية برؤية وتصور سكانها وقادتها.

3- خطة عمل لتحقيق نمو عادل في المدينة بغية تحسين مستوى الحياة لكل المواطنين ويتم تطويرها واستدامتها من خلال مشاركة الأطراف المعنية بالمدينة، حيث جاء تعريف تحالف المدن لإستراتيجية تنمية المدينة ليظهر دعم الاستراتيجية للمدن في عملية صناعة القرارات الهامة والتركيز على عملية التنمية.

1-2- أهمية استراتيجية تنمية المدينة:

إن الزيادة المستمرة في سكان المدن والمناطق الحضرية في العالم يضع المدن أمام مهمة صعبة في مواجهة التحديات الناتجة عن هذا التزايد والذي يرافقه زيادة في نسبة الفقر في المناطق الحضرية، مما يستوجب على المدن أن تخطط قدما إلى الأمام حتى تستطيع تقديم حلول وبدائل واقعية

أكثر من السابق فيما يخص مستقبل المدينة من هنا تأتي أهمية استراتيجية تنمية المدينة التي تعمل على مساعدة المدن ودعمها في عملية اتخاذ القرارات الحاسمة وترتكز على عملية التنفيذ ويمكن تلخيص أهمية استراتيجية تنمية المدينة في الأمور التالية:¹¹

- تجمع استراتيجية تنمية المدن كل الفاعلين في المدينة في مقترح تنموي موحد يحظى بإجماعهم.

- تطور استراتيجية تنمية المدن فهم مشترك للأولويات البلدية والمحددات والتحديات التي تواجه المدينة.

- تنظم استراتيجية تنمية المدن مصادر المدينة، كما تعطي التوجيهات في عملية استغلال المصادر من خلال استراتيجية تنفيذية تنموية واضحة تحظى بإجماع واسع.

- تعمل استراتيجية تنمية المدن على خلق بيئة تشاركية ودمج القطاع العام والخاص والمجتمع المدني، كما تساهم البيئة التشاركية في إيجاد فهم استراتيجي مشترك وفعال يركز على النقاط التي تساهم في التوصل إلى نتائج هامة، مما يسهل عملية وضع آليات لتنفيذ الاستراتيجيات ومراقبتها.

- تعمل استراتيجية تنمية المدن على تحديد فرص وإمكانيات ومشاكل كل مدينة.

- تدعم استراتيجية تنمية المدن عملية اتخاذ القرارات الحرجة وترتكز على تطبيقها.

1-3- أهداف استراتيجية تنمية المدينة:

الهدف العام والشامل من استراتيجية تنمية المدينة هو تأسيس وتقوية الحكم الحضري للمدينة والمحيط، وهذا يمكن أن

يتم من خلال عملية منظمة لتخطيط استراتيجي متكامل تصمم لإظهار

وعنونة أولويات المدينة ومحيطها، وكذلك تحديد النموذج الأنسب للتعاون البلدي بين المدينة ومحيطها، فالهدف النهائي لاستراتيجية تنمية المدينة هو خلق القدرة والإمكانيات السياسية والمؤسسية الداخلية في المدينة من أجل إحداث التغيير والاستجابة للمتغيرات الاقتصادية والاجتماعية السريعة التي تحدث في هذه الأيام.

يمكن القول أن أهداف وغايات استراتيجية تنمية المدينة تتضمن رؤية جماعية وخطة

عمل استراتيجية تهدف إلى تحقيق ما يلي¹²:

أ- تنمية الاقتصاد المحلي:

عندما نتكلم عن تنمية الاقتصاد المحلي فإننا نقصد المجتمعات التي تعمل لتحقيق نمو اقتصادي مستدام يضمن زيادة

في التوظيف والازدهار ونوعية الحياة الجيدة لجميع الناس.

تهدف عملية تنمية الاقتصاد المحلي إلى زيادة الاستثمار وتوسيع نطاق التوظيف وتقديم الخدمات وذلك من خلال :

- ✓ تحديد الطرق التي تعمل على تحسين أداء الاقتصاد الكلي للمدينة ورفع مستوى كفاءته.
- ✓ تشجيع تنافسية المدينة على المستوى الوطني والدولي.
- ✓ تشجيع خلق قاعدة واسعة من التوظيف وهذا يشمل القطاع الخاص.
- ✓ التأكيد على إدخال المؤسسات الصغيرة والقطاع الخاص في عملية التنمية الاقتصادية لضمان زيادة مشاركتهم واستثماراتهم، وكذلك تحديد الدور الداعم للقطاع الحكومي.
- ✓ تحفيز نمو الشركات المحلية وتطوير القوى العاملة بشكل أكبر.
- ✓ تعزيز الشراكة بين القطاع العام والخاص والاستثمار في مجال البنية التحتية والخدمات العامة.

ب- تحسين أساليب الحكم والإدارة الحضرية:

إن أسلوب الحكم الحضري يعني بصفة عامة المنهجية التي يتم من خلالها تحديد الأولويات واتخاذ القرارات، وكيفية تفاعل المواطنين والمؤسسات الرسمية مع بعضها البعض. يتميز الحكم الحضري الجيد بالشفافية في اتخاذ القرارات وبسلامة الإدارة المالية وبوجود المحاسبة العامة وعدالة وأمانة توزيع الموارد، والتي تؤدي في مجملها إلى تحقيق تحسينات متواصلة في معظم المؤشرات الحضرية، يتم تعزيز مبدأ الحكم الحضري السليم بتبني لامركزية الموارد والمسئوليات والقرارات في جميع مستويات الإدارة المحلية (المحافظة، المركز، المدينة، الحي)، لقياس مدى نجاح الإدارة الحضرية .

2- مجالات استراتيجية تنمية المدن الجديدة:

و لقد اعتمدت عدت استراتيجيات للتنمية هذه المدن تتداخل معا في منظومة واحدة شأنها في ذلك شأن أي عمليات تنموية نذكر منها¹³:

أ- استراتيجية التنمية الاجتماعية:

يمثل البعد الاجتماعي واحد من المكونات الأساسية و الحيوية اللازمة لتنمية المدن الجديدة، لما لها من الخصائص التي تبدو شديدة التعقيد و التركيب حيث تبرز فيها السمات المحلية مؤثرة بشدة على الأنساق و المعايير السلوكية لأبناء المجتمع المرتقب ، لذا فإن أولويات استراتيجية التنمية الاجتماعية بالمدن الجديدة يجب أن تتبع من تحليل المؤثرات و المتأثرات للتعرف على التجمع البشري الجديد الذي يمكن رؤيته كالتالي:

- 1- إن فكرة تكوين المجتمع هي الشغل الشاغل للمخطط فهي التي تجسد المحور الحيوي للتنمية.
- 2- إن السكان يمثلون المحور الحيوي لهذه المدن ويشكلون العمود الفقري له ، إذ أنه يستهدف نطاقا جغرافيا لم يعمر من قبل، ومن ثم فإن عملية دفع السكان إليه وإقناعهم بالإقامة و تشجيعهم على الاستقرار وتهيئة الظروف التي تضمن البقاء في أماكنهم الجديدة تمثل تحديا ينبغي أخذه في الاعتبار.
- 3- إن التخطيط الاجتماعي للمدن الجديدة ينبغي أن يحرص على تلافي الأخطار والمطالب التقليدية بالمجتمعات القديمة القائمة، حيث يتطلب دراسة دقيقة للأرض والبشر الذين سيعملون عليها.
- 4- إن العلاقات الاجتماعية تمثل جانبا هاما ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار، حيث تمثل تلك العلاقات الإطار الاجتماعي الذي يتعامل بمقتضاه سكان هذا المجتمع.
- 5- إن الهوية المحلية لهذه المجتمعات الجديدة يجب أن توضع في الاعتبار عند تشكيل المجتمعات الجديدة، وعدم تركه لظروف الاستقرار العشوائي.

ب- استراتيجية التنمية الصناعية:

إن باستراتيجية التنمية الصناعية لا تنفصل كلية عن الاستراتيجيات الأخرى بل هي مساندة بدور فعال في عملية التنمية، حيث تساعد على التمتع بإمكانيات و مقومات الإنتاج الزراعي و التعدين بالمنطقة و يمكن تحديد استراتيجية التنمية الصناعية كالآتي:

1- إقامة صناعات غير ملوثة للبيئة.

2- تحقيق إنتاج صناعي يغطي احتياجات الدولة و تصدير جزء آخر للدولة.

3- إقامة صناعات قليلة الاستهلاك للمياه و ذات تقنيات عالية .

4- توسيع مساهمة القطاع الخاص في تنمية قطاع الصناعة.

ج- استراتيجية التنمية العمرانية:

تهدف الاستراتيجية المقترحة إلى الانطلاق من المعمور الحالي إلى المناطق ذات الإمكانيات الصالحة للتعمير، بحيث يكون هناك ظهير عمراني قائم يدعم الانطلاق على عمليات التعمير المقترحة المختلفة ، حيث تتمثل استراتيجية التنمية العمرانية في:

1- تجنب إقامة التجمعات العمرانية في المناطق الصالحة لعملية الاستزراع أو المحتوية على موارد تعدينية، و ذلك للحفاظ على الثروات الموجودة.

2- تجنب إقامة التجمعات العمرانية في الكثبان الرملية و مجاري السيول.

3- تجنب إقامة التجمعات العمرانية في مناطق المحميات .

4- مراعاة تصميم المباني بما يتساير مع المناخ القاسي من الحرارة والرطوبة وذلك بحسن اختيار مواد البناء المتاحة والفكر التصميمي المناسب للبيئة.

د- استراتيجية جذب السكاني:

إن عملية جذب السكاني تشكل محورا أساسيا لعملية التنمية، فبدون السكان لا تكون هناك تنمية ، و تتمثل استراتيجية جذب السكاني في:

1- الإغراءات المادية من خلال فرص العمل و العائد المجزي الذي يغنيهم عن التفكير في البحث عن البديل.

2- إغراءات التوطين بتوفير مساكن ملائمة للشباب حديثي الزواج وراغبيهم وخصوصا لمن يفتقدون على المسكن المناسب في موطنهم القديم.

3- توفير وسائل الأمن والأمان والتعليم والصحة والترفيه للسكان الجدد .

ومنه فإن عملية وضع استراتيجية لتخطيط وتنمية المدن الجديدة يلعب دورا هاما في عملية التنمية وجذب السكان لها، ومنه الوصول إلى تحقيق الأهداف التي أنشئت لأجلها المدن الجديدة وبذلك الوصول إلى زيادة الدخل القومي ومنه دفع عجلة التنمية في الدولة، هذا ما يساعدها على التغلب على مشاكلها بالتوصل إلى حلول أو بدائل يحقق لها ذلك .

ثالثا: دور المجتمع المدني في تنمية المدن الجديدة:

1- العلاقات الاجتماعية بالمدينة الجديدة:

إن عملية انتقال الأفراد إلى التجمعات الحضرية الجديدة تثير الكثير من المشاكل من عدم الاستقرار من جهة والجريمة والانحراف من جهة أخرى، حيث أن مشكلة التكيف أو التوافق مع البيئة الجديدة تثير العديد من التساؤلات لدى الباحثين وبخاصة في مجال الايكولوجية الثقافية فالأسرة عندما تترك المجتمع الأصلي المدينة القديمة إلى مجتمع جديد ممثلا في المدن الجديدة تضطر إلى إقامة علاقات اجتماعية جديدة، كما يتطلب معه وجود خدمات اجتماعية ومجتمعية عديدة قد لا تفي بحاجات ومتطلبات السكان فيها، وهذا ما يؤدي إلى الكثير من المشكلات التي تنتج عن العجز في بعض الخدمات التي تقدم

للسكان وآليات مواجهة الاحتياجات الضرورية لهم، وكذا إلى التميز والتنوع الثقافي لهؤلاء السكان نظرا لكونهم يأتون من مجتمعات ومناطق ومهن متميزة و الأمر الذي يجعل تحقيق التوازن بين هذه الجماعات وضمن توحدها مع المجتمع مطلباً أساسياً لنجاح مسيرة التنمية واستمرار فعالية المدن الجديدة¹⁴، لكن المشاكل التي يكون ضحيتها كل سكان المدينة الجديدة خاصة المقيمين بالسكن الجماعي وهو الطابع العمراني السائد فيها، فالأمر لا يتوقف عند تعرض مسكنا واحدا إلى ضرر معين بالعمارة، فهو يتعداه كون الأفراد المقيمون بالمناطق الجديدة يعيشون باستمرار حالة الإغتراب المكاني وندرة المرافق والخدمات كأدنى ما يمكن تحقيقه من المطالب الاجتماعية، والتنافر في علاقات الجيرة بمناطق السكن الجماعي إلا مؤشرا على عدم تمكن المستعملين لهذه المساكن من توفير الإطار الملائم الذي يضمن الخصوصية والتفانية في المسكن العائلي، وإذا كان حال المناطق الجديدة يتعرض إلى اللامبالاة وعدم التعاون والمشاركة، والتغاضي عن السلبيات الكثيرة التي تمس الإنسان والمحيط، فإن ذلك يعبر عن اليأس الاجتماعي من جدوى هذا الواقع المفروض في هذه المجتمعات¹⁵، لذلك لا يمكن تحقيق التكيف ما لم تقدم المدن الجديدة نماذج من السلوك يستطيع العضو الجديد تعلمها بشكل مباشر وموضوعي، مما يضطر كل فرد إلى التوقف كل مرة للتفكير فيما يعترمه عمله، صف إلى ذلك أن ما يراه أحد الأفراد صحيحا ومنسجما مع الأفكار والقيم الأساسية للمجتمع الجديد قد لا يتفق مع ما يراه فرد آخر صحيح، وتكون النتيجة النهائية فوضى لا نهائية وتدخل في شؤون الغير، وزيادة على أن الأفراد بالمدن الجديدة وفي ظل انعدام هذه النماذج من السلوك تجدهم يشعرون بالمقاومة الشديدة بين تراثهم الثقافي الذي ورثوه من مجتمعهم الأصلي وبين الأوضاع والنظم المختلفة نسبيا في مجتمعا لمدينة الجديدة، وعلى ذلك فعموما سكان المدن الجديدة لا يندمجون كلية في علاقات اجتماعية مع من يعيشون معهم، وحتى العلاقات القائمة فهي محدودة وقد تكون حتى مؤقتة وبين الجماعة القرابية الواحد ولهذا فان التكيف الاجتماعي والثقافي بمجتمع المدينة الجديدة من خلال الاتصال والتفاعل بين الأفراد يكون صعب، والذي يؤدي بدوره إلى انتقال بعض السمات الثقافية بين أعضاء المجتمع.

2- مساهمة المجتمع المدني في تنمية المدن الجديدة وعلاج مشاكلها:

يتجسد دور المجتمع المدني في إشراك السكان جميعهم أو بعضهم في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك تحديد الأهداف العامة للدولة، وهي بذلك تمثل مستوى متقدما من الديمقراطية، إلا أن المشاركة الشعبية في نطاق التخطيط التنموي فإنها تشير إلى انخراط السكان في اللجان والهيئات المسؤولة عن إعداد وتنفيذ الخطط التنموية بمستوياتها المختلفة، على أن يكون إشراك السكان هذا اشتراكا فعليا بحيث يؤدي إلى ما يعرف بالتنمية الصاعدة من القاعدة أي المنبثقة من القاعدة باتجاه القمة، والتي تركز على تخفيف الدور القيادي للحكومة في مجال التنمية¹⁶، حيث يسمح التدقيق في أدوار مستعملي المجال في تبصر جملة من المزايا التي تختزنها هذه الممارسات والتي من شأنها أن تنعكس إيجابا على المحيط العمراني، وهي الحقيقة التي كشف عنها تقرير موئل الأمم المتحدة، والخاص ب" إشراك المجتمع المدني في تحسين الإدارة المحلية"، والذي أكد بأن المنافع طويلة الأجل والمترتبة عن المساعي الهادفة لزيادة وتفعيل المشاركة، تفوق بكثير التكاليف المتعلقة بها، وهي المنافع التي تتمحور إجمالا حول الاستدامة العمرانية للمدن الجديدة وتتلخص فيما يلي:

1- يقوم المجتمع المدني بتحديد الصعوبات والمشكلات التي تواجه حياة السكان داخل المدينة الجديدة مما يسهل رسم السياسات لمعالجة هذه المشكلات مع مراعاة الأولويات.

2- تسعى مؤسسات المجتمع المدني إلى تدعيم مفهوم الديمقراطية بالمجتمع، وتعزيز المسؤولية والانتماء للوطن.

3- يقوم المجتمع المدني بتصويب القرارات والسياسات التنموية، ذلك من منطلق أن إشراك الآراء ووجهات النظر في دراسة أية ظاهرة أو مشكلة لا بد أن يؤدي إلى آراء محسنة ومطورة أكثر فيما لو كانت القرارات التنموية ناجمة عن لجان التخطيط فقط¹⁷.

4- يؤدي إلى تشكيل بيئة مستجيبة لتطلعات سكانها، وبالتالي تزيد من اقتناعهم بها ومحافظة عليها.

5- يعمل على تنمية مهارات الأفراد داخل أحياء المدينة الجديدة وتكسب المستخدمين الخبرات المتعلقة بأساليب وتقنيات الصيانة والترميم تبعاً لوضع المشروع القائم، وتجعل عندهم القدرة على القيام بأعمال الصيانة والحفظ ومتابعة المبنى في مرحلة الاستخدام والتشغيل، مما يساعد إلى حد بعيد على الحفاظ على مستوياتهم المعيشية بدلاً من التسبب في التدهور الذي تنتهي إليه عادة.

6- يساعد إشراك المستفيدين في المشاريع في المراحل المبكرة من مسار الإعداد لها، على التشخيص السريع والدقيق للأوضاع والحاجيات المحلية، كما تساعد على تحديد الأولويات بحسبان أن أفراد المجتمع المحلي هم الأكثر إدراكاً ودراسة بمشاكل بيئتهم من نظرائهم من المتمرسين الخارجيين، ويؤدي إلى لفت انتباههم وتوجيه أنظارهم تلقاء ما قد يكون خافياً عنهم نتيجة لاختلافات البيئة والجوانب السوسيو ثقافية والاقتصادية للمستخدمين، نظراً لكونهم هم المتعايشين يومياً معها¹ ومعرفة وتحديد أهم المعوقات التي تعترض حل تلك المشكلات، مع إفراد بعض المقترحات الجديدة والمبتكرة للحلول والتي تتلاءم في النهاية مع حاجيات المستعملين، ويجعل هذا من المشروعات أكثر استجابة لاحتياجات الأسر والمجتمع بالمدينة الجديدة.

7- يكرس المشاركة وخلق فرص وعلاقات تعاون بين الذين يتصورون كيفية صناعة المجال وبين مستعمليه، وبالتالي تجنب بروز كل أشكال التعديات والتي قد تحدث في مرحلة الاستخدام، ذلك أن الإقرار بدور السكان ومشاركتهم فيه، يقصد من ورائه الاستفادة من تعاطيهم الإيجابي وتعاونهم مع مقترحات المشروع وبالتالي زيادة فرص نجاحه عبر تحويل السكان إلى شركاء يدافعون عن مشروعهم، ويتفادى ما يمكن أن يخلقه هؤلاء من عراقيل من شأنها إفشال التدخل العمراني، ذلك أن المجتمعات تميل إلى القبول بالقرارات التي تشارك فيها، وتعمل على مسانبتها وتنفيذها والدفاع عنها والحد من التأثير المعوق للتقاليد والاتجاهات السلبية فيها، فكل عمليات التخطيط والتي تركز على الفاعلية الفنية وتهمل واقع حياة الأفراد في المدن الجديدة، تنتهي لزيادة حالات الإقصاء وتفاقم مشاكل اللامساواة وهو ما يدفعهم دائماً إلى السعي وراء تحقيق مخططاتهم بمعزل عنها، وفقاً لما ذهب إليه A.FEIX في دراسته حول La régularisation de habitat illégal : cas de

DAKAR-dess

8- يفتح المجال لبروز الأفكار المبتكرة ويزيد من تحفيز السكان على إيجاد الحلول لمشكلاتهم، ما يجعلها قاعدة استشارية حول المستقبل بآليات واضحة لإعطاء كل منهم مرئيات الآخر .

9- كما أن إدماج الساكن في مسار اتخاذ القرار وإثرائه والعمل على تنفيذه، من شأنه أن يؤدي إلى نتائج مبتكرة من منطقة إلى أخرى ومن إقليم إلى آخر، بما يضمن حفظ الهوية وثقافة المنطقة على نحو كامل، بدلاً من خيار "توحيد المقاييس والعناصر البنائية ثم إنتاجها بكميات معتبرة"، بغض النظر عن مدى تلاؤمها مع جملة المعطيات المناخية و السوسيو ثقافية المحلية¹⁸، أي الرهان على الساكن نفسه كمصدر للتنوع ومحقق له للقيام بتنفيذ رغباته وخصوصياته بنفسه، وهو ما كان عليه الأمر على مر التاريخ الإنساني، بدلاً من الالتجاء لإحداث التنوع عن طريق التكنولوجيا العالية، والتي ما تتباين إلا لنتشابه مرة أخرى .

3- مقترحات لتفعيل عمل منظمات المجتمع المدني في تنمية المدينة الجديدة منها¹⁹:

- اشراك منظمات المجتمع المدني في وضع استراتيجيات التنمية المسطرة بالمدن الجديدة وإتاحة الفرصة لمنظمات المجتمع المدني العمل وفقاً لخططها واحتياجاتها.
- تأهيل وتدريب قيادات منظمات المجتمع المدني لتمكينهم من تطبيق أساليب القيادة وتطوير آلية العمل لتنفيذ الخطط والأهداف المرسومة لتلك المنظمات، ولكي تصبح أداة لتطوير اعضائها من خلال ما تنظمه من ندوات ودورات في ثقافة التنمية ومتطلباتها.
- تفعيل دور مراكز مساعدة المنظمات وتهيئتها للقيام بمهامها من حيث الإشراف والمتابعة والتنسيق والتقييم المستمر لأنشطة وبرامج المنظمات والجمعيات ودعمها بمقرات بالمدينة الجديدة.

- الاستعانة بخبرات المنظمات والجمعيات والاتحادات الأخرى والتي تمتلك خبرة متنامية ومتطورة في هذا المجال.
- إيجاد آلية للتواصل والتنسيق بين الجمعيات والمنظمات والجهات ذات العلاقة وعلى الأخص الحكومية.
- توفير الدعم المادي وتوزيعه بصورة عادلة ووفقا لمتطلبات كل منظمة واحتياجاتها على أن تتبنى الجهة المشرفة على عمل تلك المنظمات عملية التوزيع ووفقا للدراسات والمعلومات المتوفرة لكل منظمة.
- العمل على زيادة مشاركة المرأة في منظمات المجتمع المدني بالاشتراك مع الرجل من منطلق أن المرأة نصف المجتمع فلا يمكن عزل نصف المجتمع عن نصفه الآخر والاكتفاء بأن تعمل المرأة في سياق المنظمات النسوية فقط، فلا يمكن تنمية المجتمع والسير قدما نحو التنمية الشاملة دون المشاركة الفعلية للجميع (نساءً ورجالاً).

الخاتمة:

يعتبر المجتمع المدني أداة فعالة لتحقيق تنمية المدن الجديدة، فهو بمثابة الرابط الذي يجمع بين أصحاب القرار والمشرفين على شؤون المدن الجديدة والسكان، وهذا يتجلى من خلال الأدوار الذي يقدمها في تنمية المدينة الجديدة عن طريق المشاركة في مخططاتها التنموية، ومساعدة السكان على التكيف بالوسط الجديد وغرس قيم المسامحة والمواطنة والتعايش السلمي، وتدخلاته على المستوى البيئي وقيامه بحملات توعوية، وتقديمه اقتراحات وحلول التي من شأنها أن تساهم في التسيير الجيد والتنظيم المحكم بها، أيضا دوره في تحفيز الأفراد من خلال توعيتهم بحقوقهم وواجباتهم اتجاه مدينتهم وبتاحة الفرصة لهم لأثبات قدراتهم ومعارفهم من خلال انخراطهم في مؤسسات المجتمع المدني ومساهمة في رسم الصورة الجميلة للمدينة الجديدة.

الهوامش:

- ¹ عبد الوهاب بن خلاف: المدخل إلى علم السياسة، دار قرطبة للنشر والتوزيع، المحمدية(الجزائر)، 2010، ص 112.
- ² فؤاد عبد الجليل الصلاحي: دور الدولة في تكوين مؤسسات المجتمع المدني، رسالة دكتوراه، جامعة عين شمس القاهرة، 1997، ص 15.
- ³ د. عطية خليل عطية، التربية والتنمية في الوطن العربي، عمان، دار غيداء للنشر والتوزيع، طبعة 1، سنة 2012، ص 23.
- ⁴ مصطفى عمر حمادة: المدن الجديدة، دراسة في الأنثروبولوجية الحضرية، جامعة الإسكندرية، مصر، 2011، ص 30.
- ⁵ فؤاد بن غضبان: المدن الجديدة -دوافع وممارسات- الرضوان للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة 1، 2015، ص 26-27.
- ⁶ جميلة دوار: المدن الجديدة في التشريع الجزائري، مجلة التواصل في الاقتصاد والإدارة والقانون، عدد 38- جوان 2008، ص 228.
- ⁷ فؤاد بن غضبان: المدن الجديدة -دوافع وممارسات- الرضوان للنشر والتوزيع، مرجع سابق، ص 135.
- ⁸ التجاني البشير: التحضر والتهيئة العمرانية في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 74-75.
- ⁹ حمزة سلمان جاسم المعماري: استراتيجية تنمية المدينة وفق الأقطاب الأكثر تأثيرا، جامعة بابل، ص 175.
- ¹⁰ ابراهيم مسعود اسماعيل هموز: اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس في ضوء الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتطوير المدينة، رسالة ماجستير في التخطيط الحضري والإقليمين بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2008، ص 18.
- ¹¹ ابراهيم مسعود اسماعيل هموز: اتجاهات التخطيط التنموي لمدينة نابلس في ضوء الإستراتيجية المقترحة لتنمية وتطوير المدينة، مرجع سابق ص 19.

¹² ابراهيم مسعود اسماعيل الهموز، مرجع سابق، ص20.

¹³ حفيظي ليليا: المدن الجديدة ومشكلة الإسكان، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة منتوري، قسنطينة، 2008-2009، ص82-85.

¹⁴ السعيد رشيد، لجان الاحياء في التجمعات الحضرية الجديدة، مذكرة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع الحضري، جامعة قسنطينة، 2007-2008، ص92-93.

¹⁵ منشورات مخبر الإنسان والمدينة، رقم 05، د. بن السعدي اسماعيل: الهوية العمرانية بين التبعية والبدائل الممكنة، مجلة الإنسان والمدينة 1512-1517، ISSN2170، ص 4-5.

¹⁶ د. موسى يوسف خميس: مدخل إلى التخطيط، دار الشروق للنشر، عمان، 1999، ص113.

¹⁷ د. موسى يوسف خميس: مدخل إلى التخطيط، مرجع سابق، ص114.

¹⁸ شوقي قاسمي: معوقات المشاركة الشعبية في برامج امتصاص السكن الهش، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع الحضري، 2012-2013، ص175.

¹⁹ ديندار شيخاني esvni2@hotmail.com، منظمات المجتمع المدني والتنمية ، 2016/01/19.

